



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The Impact of Financial Risks on Accounting Conservatism: An
Applied Study on a Sample of Iraqi Banks Listed on the Iraq Stock
Exchange**

Asawir Shtaiwi Abed*^A, Lubna Laith Ismail^B

^A College of Islamic Sciences/Tikrit University

^B College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:

Financial Risk, Unconditional Conservatism,
Iraqi Banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 08 Jul. 2025
Received in revised form 22 Jul. 2025
Accepted 04 Aug. 2025
Available online 30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Asawir Shtaiwi Abed

College of Islamic Sciences/Tikrit University



Abstract: This research aims to explore the impact of financial risk on unconditional accounting conservatism in Iraqi banks. The study is applied to a sample of six banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period from 2017 to 2021. A quantitative applied methodology was adopted, relying on published data in the financial reports of the sampled banks. The independent variable is financial risk, which was measured using indicators of liquidity, profitability, and leverage. The dependent variable, unconditional accounting conservatism, was measured using the Price-to-Book (P/B) ratio and the Accruals Quality measure. The research found a statistically significant relationship between financial risk—as indicated by the liquidity ratio—and unconditional accounting conservatism. However, the impact of financial risk as indicated by profitability and leverage on unconditional accounting conservatism was not statistically significant. Hypothesis testing also showed that unconditional accounting conservatism is not clearly present in the sampled banks, whether measured by the market-to-book value ratio or the accruals quality metric. This indicates that higher liquidity enhances the level of accounting conservatism. The study recommends strengthening accounting conservatism practices in Iraqi banks, given its role in mitigating the effects of financial risks, particularly those related to liquidity. It also recommends developing mechanisms for evaluating accounting risks in a way that enhances the quality of financial disclosure and the stability of financial performance in banks.

أثر المخاطر المالية على التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

لبنى ليث اسماعيل
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

اساور شتيوي عبد
كلية العلوم الاسلامية
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثير المخاطر المالية على التحفظ المحاسبي غير المشروط في المصارف العراقية. بالتطبيق على عينة من ستة بنوك مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، خلال الفترة من 2017 إلى 2021، وأعتمد البحث المنهج الكمي التطبيقي بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة. ويتمثل المتغير المستقل بالمخاطر المالية والذي تم قياسه بمؤشرات السيولة والربحية والمديونية. بينما تم قياس المتغير التابع، وهو التحفظ المحاسبي غير المشروط، باستعمال مقياسي مضاعف القيمة الدفترية ومقياس جودة الاستحقاقات. وتوصل البحث إلى أن هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين المخاطر المالية بدلالة مؤشر السيولة والتحفظ المحاسبي غير المشروط، في حين أن تأثير المخاطر المالية بدلالة كل من مؤشر الربحية والمديونية في التحفظ المحاسبي غير المشروط كان غير معنوي. كما تبين من خلال اختبار الفرضيات أن التحفظ المحاسبي غير متوافر بشكل واضح في المصارف عينة البحث، سواء وفق مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أو وفق مقياس جودة الاستحقاقات. وهو ما يدل على أن ارتفاع السيولة يعزز من مستوى التحفظ المحاسبي. أوصى البحث بضرورة تعزيز ممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية، لما له من دور في تخفيف آثار المخاطر المالية، خاصة تلك المتعلقة بالسيولة، والعمل على تطوير آليات تقييم المخاطر المحاسبية بما يعزز من جودة الإفصاح المالي واستقرار الأداء المالي للمصارف.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، التحفظ المحاسبي غير المشروط، القطاع المصرفي.

المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة وحالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق المالية، تبرز أهمية التحفظ المحاسبي كأداة محورية لإدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستقرار المالي في المصارف. وتزداد هذه الأهمية مع التوسع في استخدام الأدوات المالية، وازدياد حجم المعاملات الاقتصادية الدولية، إلى جانب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية.

يُعرف الخطر من الناحية المالية على أنه الضرر المحتمل الذي قد يصيب نشاط الوحدة الاقتصادية محل الدراسة، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية تؤثر سلباً على استمراريتها وتعرضها لخطر الخروج من السوق وفقدان القدرة على المنافسة.

ويُعد التحفظ المحاسبي من أبرز السياسات المحاسبية التي نالت اهتماماً واسعاً في الفكر المحاسبي، لما له من دور فعال في تحسين ملاءمة وموثوقية التقارير المالية، فضلاً عما يوفره من مزايا مهمة مثل خفض تكاليف الاقتراض والحد من تكاليف النقاضي، مما يعزز من قدرة المصارف على مواجهة التقلبات المالية وتحقيق أداء أكثر استقراراً.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تشير العديد من الدراسات المحاسبية إلى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يعد أحد المبادئ الأساسية التي تسهم في تعزيز جودة التقارير المالية، من خلال تقديم صورة مالية أكثر حذرًا وواقعية، لا سيما في البيئات التي تتسم بارتفاع مستويات عدم التأكد، كما هو الحال في الأسواق النامية ومنها السوق العراقي. ومع ذلك، تشير الأدلة التطبيقية إلى ضعف تبني هذا النوع من التحفظ في المصارف العراقية، الأمر الذي يثير القلق حول مدى موثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين.

فقد أظهرت نتائج دراسات سابقة مثل (Hussein et al., 2020) و (Lara et al., 2009) أن انخفاض مستويات التحفظ غير المشروط يؤدي إلى تقليل موثوقية التقارير المالية، ويزيد من احتمالية التقديرات المضللة، مما قد يؤثر سلبًا على كفاءة الأسواق المالية. كما أكدت النتائج الميدانية لهذه الدراسة أن مستويات التحفظ المحاسبي غير المشروط منخفضة في المصارف العراقية وفقًا لمقياسي القيمة السوقية إلى الدفترية وجودة الاستحقاقات، مما يعكس وجود مشكلة حقيقية وموثقة وليست مجرد افتراض نظري.

في هذا السياق، يُطرح سؤال حول العوامل التي قد تفسر هذا الانخفاض، ومن أبرزها المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف العراقية، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة. وتشير نظريات إدارة المخاطر مثل نظرية الوكالة ونظرية الإشارة إلى أن ارتفاع مستويات المخاطر قد يدفع المصارف إلى تبني ممارسات محاسبية تحفظية كآلية للتقليل من فجوة المعلومات وتحقيق الاستقرار.

بناءً على ذلك، تتمحور مشكلة البحث الأساسية حول السؤال الآتي: (هل هناك أثر للمخاطر المالية على التحفظ المحاسبي غير المشروط في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟)

ثانيًا. أهداف البحث: يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في تقييم ومناقشة المخاطر المالية وأثرها على التحفظ المحاسبي غير المشروط وتتفرع إلى مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة بالآتي:

1. التعرف لمفهوم المخاطر المالية وطبيعة التحفظ المحاسبي غير المشروط من خلال أوجه أكاديمية مختلفة.

2. التعرف فيما إذا كانت المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي غير المشروط.

3. محاولة تقديم دراسة تطبيقية للتعرف على آراء المحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية بشأن مخاطر التحفظ المحاسبي.

ثالثاً. حدود البحث: يقتصر هذا البحث على دراسة المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك باستخدام بيانات مالية تغطي الفترة الزمنية من سنة 2017 إلى سنة 2021.

رابعاً. أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على أثر المخاطر المالية في التحفظ المحاسبي غير المشروط في بيئة المصارف العراقية، في ظل محدودية الدراسات المحلية التي تناولت هذا الجانب. ويسهم في توضيح كيف يمكن اعتماد التحفظ المحاسبي كأداة فاعلة لإدارة

المخاطر المالية، مما ينعكس على تحسين جودة الإفصاح المالي ودعم قرارات المستثمرين والإدارات المصرفية، ويُعد إضافة معرفية لبيئة المحاسبة في الأسواق النامية.

خامساً. فروض البحث: بناءً على مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة، تمت صياغة فرضيات البحث لتوضيح أثر كل من مؤشرات المخاطر المالية (السيولة، الربحية، المديونية) على التحفظ المحاسبي غير المشروط وفق اداتين لقياسه: القيمة السوقية إلى الدفترية وجودة الاستحقاقات.

فرضية البحث الأولى (H1): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر السيولة على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث.

فرضية البحث الثانية (H2): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث.

فرضية البحث الثالثة (H3): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر المديونية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث.

فرضية البحث الرابعة (H4): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر السيولة على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف عينة البحث.

فرضية البحث الخامسة (H5): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف عينة البحث.

فرضية البحث السادسة (H6): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر المديونية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف عينة البحث.

سادساً. منهجية البحث: يتم تبني المنهج الاستنباطي في إطار الجانب النظري، في حين تم تبني المنهج الاستقرائي في إطار الجانب العملي وكالاتي:

أ. المنهج الكمي التجريبي في قياس متغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. المنهج الاستدلالي الكمي القائم على استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي في اختبار فرضية الدراسة وعرض وتحليل نتائجه.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1. المخاطر المالية: تُعد المصارف من المؤسسات الحيوية في أي نظام اقتصادي، إذ تؤدي دوراً محورياً في تقديم التمويل، وتوفير خدمات الدفع، وتسهيل المعاملات التجارية والاستثمارية. غير أن طبيعة عمل المصارف تنطوي على عدد كبير من المخاطر المالية التي تتطلب إدارة دقيقة وحذرة لضمان الاستقرار والاستمرارية. وتُعد المخاطر المالية من أبرز التحديات التي تواجه المصارف في بيئة الأعمال المعاصرة، إذ يشار إليها بأنها عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية أو سداد ديونه في الوقت المناسب (İçerli & Akkaya, 2006: 414). تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدة عوامل، من أبرزها الاعتماد المفرط على التمويل الأجنبي، والتقلبات في مستويات المبيعات، وتغير أسعار المواد الخام (Ceylan & Korkmaz, 2015: 501). كما إن عدم قدرة المصارف على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية قد يؤدي إلى اضطرابات في خططها طويلة الأجل، مما يعيق تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتُعد هذه المخاطر من أكثر أنواع المخاطر تأثيراً على الهيكل المالي للمصرف، إذ تؤثر بشكل مباشر على أصوله وخصومه نتيجة تقلبات السوق وأسعار الفائدة.

وعلى الرغم من اتخاذ العديد من التدابير الاحترازية، إلا أن بعض المصارف قد تواجه في نهاية المطاف خطر التصفية أو الدخول في حالة إفلاس.

1-1. مفهوم المخاطر المالية: يشير مفهوم المخاطر المالية إلى عدم قدرة المصارف على سداد ديونها. وتتمثل هذه المخاطر في عدم استمرارية الأرباح نتيجة الاعتماد على الاقتراض، وعدم القدرة على التكيف مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والبيئية، فضلاً عن عدم تحقيق مستوى من الدخل يكفي للوفاء بالالتزامات. ويتم تحديد هذه المخاطر من خلال درجة الرافعة المالية. كما يُعرّف مفهوم المخاطر المالية على أنه الخسارة النقدية أو الانخفاض في القيمة الاقتصادية التي قد تنشأ نتيجة التغيير بين الوضع المالي الحالي والوضع المالي المستقبلي (Karaca & Çonkar, 2022: 112). وتُعد المخاطر المالية من بين أكثر أنواع المخاطر تأثيراً على المصارف، إذ تشهد الأسواق خسائر كبيرة نتيجة تزايد حالة عدم اليقين، بالتزامن مع اشتداد ظروف المنافسة وعولمة الأسواق. كما تساهم التغيرات المستمرة في الظروف الضرورية لاستمرارية الأعمال، إلى جانب الخيارات الإدارية غير الناجحة، وارتفاع الطلب على القروض والأموال، في تكبد الأسواق لخسائر كبيرة بسبب تحقق المخاطر المالية. وقد أشارت دراسة (Karlina & Lako, 2020: 158) إلى أن مفهوم المخاطر المالية يُعبّر عن الانحراف الإيجابي أو السلبي عن القيم المطلوبة للحسابات في البيانات المالية الخاصة بالمصارف. ويرى الباحثان أن هذا المفهوم يعكس احتمالية مواجهة الأفراد أو المصارف لخسارة جزء من رأس المال أو تحقيق خسائر مالية نتيجة تقلبات الأسواق المالية أو بسبب أحداث غير متوقعة.

مما سبق يرى الباحثان أن مفهوم المخاطر المالية يشير إلى الاحتمالية التي تواجه الأفراد أو المصارف في فقدان جزء من رأس المال أو تحقيق خسائر مالية نتيجة لتقلبات في الأسواق المالية أو بسبب أحداث غير متوقعة.

1-2. أهمية إدارة المخاطر المالية: تُعد إدارة المخاطر المالية من الركائز الأساسية في استقرار واستدامة العمل المصرفي، نظراً لما يواجهه هذا القطاع من تقلبات مستمرة في الأسواق المالية، وتحديات تمويلية وتنظيمية. فبدلاً من عد المخاطر ظاهرة سلبية بحتة، فإن إدارتها بشكل منهجي وعلمي يمكن المصارف من التنبؤ بالمخاطر المحتملة، واتخاذ التدابير الاستباقية للتقليل من أثارها. وتنعكس فعالية إدارة المخاطر في الحفاظ على رأس المال، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية، وتعزيز الاستقرار المالي، مما يجعلها أداة استراتيجية وليست مجرد وظيفة رقابية. وفيما يأتي أبرز أوجه أهمية إدارة المخاطر في العمل المصرفي:

❖ **الحفاظ على رأس المال:** من خلال فهم المخاطر المالية وإدارتها بشكل فعال، يمكن للأفراد

والمصارف الحفاظ على رأس مالهم وتجنب الخسائر الكبيرة (Kadhim et al., 2023: 30).

❖ **اتخاذ قرارات استثمارية سليمة:** يساعد الوعي بالمخاطر المالية على اتخاذ قرارات استثمارية

مدروسة تستند إلى تحليل شامل، مما يساهم في تقليل التعرض لمخاطر غير مرغوب فيها (Koyama et al., 2016: 9).

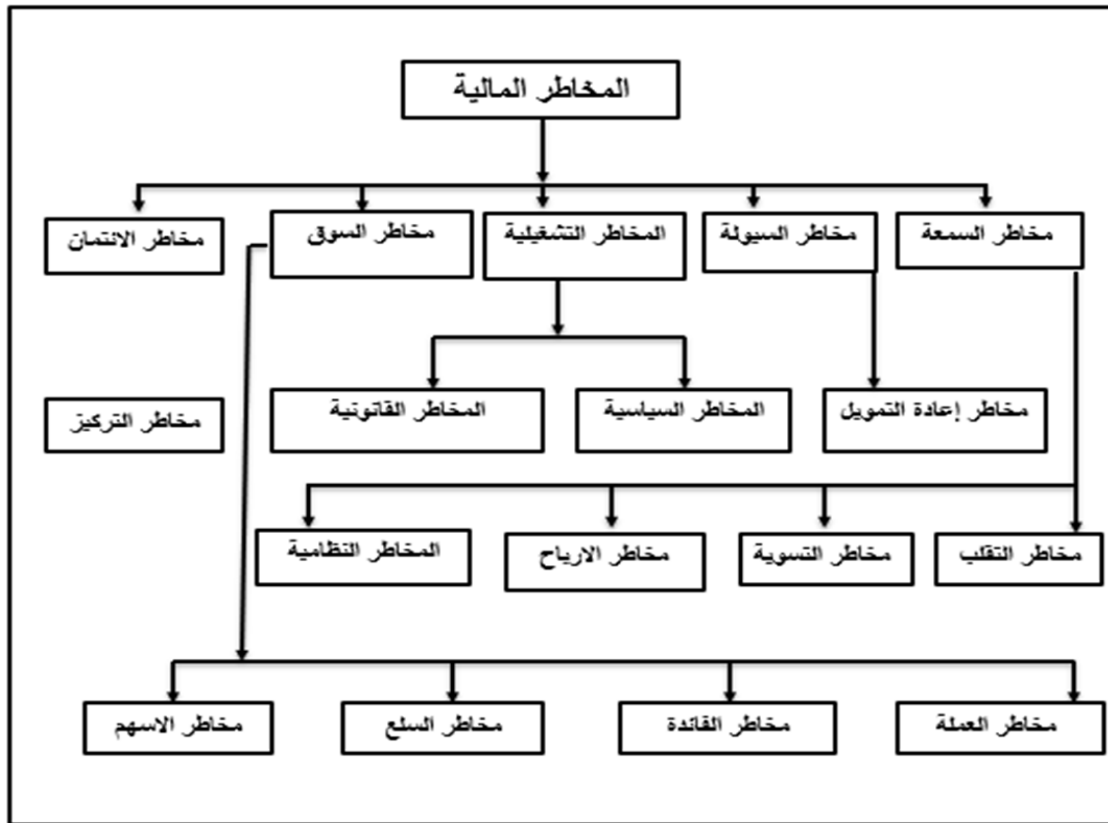
❖ **تعزيز الاستقرار المالي:** إن فهم وإدارة المخاطر المالية يُسهم في تقليل احتمالات الإفلاس، مما يسمح

للأفراد والمصارف بالحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق نمو مستدام (Biddle et al., 2013: 3).

1-3. أنواع المخاطر المالية: تُعد المخاطر المالية أحد الجوانب الأساسية التي ترافق عمليات التمويل المختلفة، إذ تنشأ عندما يكون هناك تفاوت بين العوائد المتوقعة والعوائد الفعلية، الأمر الذي قد يؤدي

إلى نتائج سلبية أو يخلق حالة من عدم اليقين حول الربحية المستقبلية. وغالبًا ما تُصنّف هذه المخاطر ضمن فئتين رئيسيتين: "مخاطر الاستثمار"، وهي التي ترتبط بالقرارات الاستثمارية وأداء الأصول، و"مخاطر الأعمال"، وهي المرتبطة بتقلب تدفقات الإيرادات داخل المصرف. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه المخاطر من زوايا متعددة، إذ قامت دراسة (Oima & Tene, 2014: 169) بتقسيم المخاطر المالية على:

- أ. **مخاطر الائتمان Credit Risk**: تنشأ مخاطر الائتمان عندما لا يتمكن الأفراد أو الشركات من سداد الديون، مما يؤثر على قدرتهم على الدفع في الوقت المحدد أو بالكامل، مما يؤثر بشكل كبير على الشؤون المالية للشركات. يمكن أن تؤدي الزيادة في مخاطر الائتمان إلى انخفاض العوائد المتوقعة على الديون، مما يؤثر على القيمة المالية للشركة ويزيد من تكاليف الاقتراض. علاوة على ذلك، فإنه يعيق فرص الشركة في الحصول على قروض أو تمويل جديد، مما يحد من فرص النمو والتوسع.
- ب. **مخاطر السوق Market Risk**: هي خطر انخفاض قيمة المحفظة بسبب عوامل الخطر المختلفة مثل مخاطر الأسهم وسعر الفائدة والعملية والسلع. تأتي مخاطر الأسهم من تغيرات أسعار الأسهم التي تؤثر على قيمة المحفظة، بينما تتبع مخاطر أسعار الفائدة من تقلبات قيمة السندات مع تغيرات أسعار الفائدة. تشمل مخاطر العملات استثمارات العملات الأجنبية المتأثرة بتحويلات أسعار الصرف، وترتبط مخاطر السلع بأسعار السلع المتقلبة مثل النفط والذهب. للتخفيف من مخاطر السوق، تستخدم المؤسسات والمستثمرون استراتيجيات مثل التنويع والتحوط والمشتقات وحدود المخاطر ومراقبة ظروف السوق لاتخاذ قرارات مستنيرة وتقليل الآثار السلبية.
- ج. **المخاطر التشغيلية Operational Risk**: تشمل المخاطر التشغيلية العديد من التحديات الناشئة عن العوامل الداخلية والخارجية داخل الشركة، والتي تشكل تهديدات مثل الاحتيال والقضايا القانونية والآثار البيئية. على عكس مخاطر الائتمان والسوق، تنشأ المخاطر التشغيلية من الأنظمة الداخلية غير الفعالة والأحداث الخارجية مثل اضطرابات النقل أو مشاكل الموردين، بما في ذلك المخاطر القانونية والسياسية التي يجب إدارتها لحماية سمعة الشركة ونجاحها على المدى الطويل.
- د. **مخاطر السيولة Liquidity Risk**: تنشأ مخاطر السيولة عندما لا يمكن تداول الأصول بسرعة، مما يؤدي إلى خسائر محتملة أو أرباح ضائعة بسبب عدم اليقين في السوق. تحدث هذه المخاطر عندما يكون أحد الأطراف غير قادر على تداول الأصول بسبب عدم مشاركة الأطراف الأخرى، وخاصة التأثير على أولئك الذين يمتلكون أصولاً دون خطط للتداول، ويلاحظ بشكل أساسي في الأسواق الناشئة حيث قد تواجه المؤسسات مخاطر السيولة إذا كانت التصنيفات الائتمانية معرضة لخطر الانخفاض بسبب استثناءات التدفق النقدي المفاجئة أو عدم مشاركة الطرف المقابل في التداول.
- هـ. **مخاطر السمعة Reputational Risk**: يمكن للمخاطر المالية، بما في ذلك مخاطر السمعة، أن تضر بمصداقية الشركات وتؤدي إلى عواقب مثل الإيرادات المفقودة والدعاوى القضائية. عند فشل نظام الشركة أو حدوث أخطاء من طرف ثالث، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ردود فعل عامة سلبية وإفلاس محتمل. لإدارة هذه المخاطر بفعالية، من الضروري إجراء عملية تقييم شاملة للمخاطر.



شكل (1): يوضح أنواع المخاطر المالية

المصدر: من إعداد الباحثين نقلاً عن (Oima & Tene, 2014)

4-1. مؤشرات قياس المخاطر المالية المعتمدة في الدراسة: نظراً للأهمية البالغة التي تمثلها المخاطر المالية في استقرار الأداء المصرفي، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات رئيسة مستخدمة في قياس هذه المخاطر ضمن التقارير المالية السنوية، وهي كما يأتي:

أ. **مؤشر السيولة (X1):** يُقاس من خلال النسبة بين التسهيلات الائتمانية ومجموع الموجودات، ويُستخدم لتحديد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. ترتبط مخاطر السيولة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الإفصاح المالي الذي يقدمه المصرف، حيث يمكن أن يؤدي الإفصاح الشفاف والمناسب، إلى جانب ممارسات الحوكمة السليمة، إلى تقليل تلك المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين. وتشير الدراسات إلى أن ضعف الإفصاح قد يؤدي إلى عزوف المستثمرين ورفع تكلفة التمويل، في حين أن وضوح المعلومات المالية يُسهم في استقرار الصورة الذهنية للمصرف وفي كفاءة قراراته الاستثمارية (Sarker & Bhowmik, 2021: 727).

ب. **مؤشر الربحية (X2):** يُقاس من خلال نسبة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية، ويُستخدم هذا المؤشر لتقييم كفاءة المصرف في توليد الأرباح من حقوق الملكية. تُعد الربحية من العناصر الجوهرية في استمرارية المصرف ونجاحه، ويُعتبر الإفصاح عن المخاطر المالية أحد العوامل التي تؤثر فيها. إذ إن ضعف إدارة المخاطر قد يؤدي إلى تآكل الأرباح، في حين أن الإفصاح الجيد والواضح عن المخاطر يُسهم في تعزيز شفافية المصرف، ويُمكن المستثمرين من فهم العلاقة بين المخاطر والربحية، ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وأكثر وعياً (Elshandidy & Zheng, 2021: 9).

ج. **مؤشر المديونية (X3):** يُحسب من خلال النسبة بين إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ويُستخدم لقياس مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية. يُعد ارتفاع المديونية من المؤشرات التي تنطوي على مخاطر مالية كبيرة، إذ قد يؤدي إلى تراجع قدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة أو توليد السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته. وفي هذا السياق، فإن الإفصاح الواضح عن مستويات المديونية يُعد من الممارسات الأساسية في تقارير المصارف المالية، إذ يُتيح للمستثمرين والمساهمين تقييم الأثر المحتمل للديون على الأداء المالي العام، ويدعم اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار أو الإقراض أو إدارة المخاطر. كما إن الإفصاح عن استراتيجيات المصرف في إدارة وتسوية الديون يُعزز الشفافية ويُسهم في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

2. **التحفظ المحاسبي غير المشروط:** يُعد التحفظ المحاسبي من المبادئ الأساسية في إعداد التقارير المالية، لما له من دور بارز في تعزيز وتوثيق مصداقية المعلومات المحاسبية وتقليل احتمالية المبالغة في تقدير الأرباح أو الأصول. وفي ظل بيئة الأعمال التي تتسم بعدم اليقين وتعدد المخاطر، تزداد أهمية التحفظ كأداة لحماية مستخدمي القوائم المالية من التقديرات المتفائلة وغير الواقعية. وقد تطور مفهوم التحفظ لياخذ أشكالاً متعددة، من أبرزها التحفظ المحاسبي غير المشروط، والذي يُمارس بشكل دائم ومنهجي في إعداد التقارير المالية، دون انتظار وقوع أحداث أو مؤشرات سلبية. يمثل هذا النوع من التحفظ توجهًا حذرًا ومُسبِقًا في الاعتراف بالإيرادات أو تقييم الأصول والخصوم، بما يحقق استقرارًا أكبر في التقارير المالية، ويقلل من التحيز في عرض النتائج المحاسبية (Hussein et al., 2018: 2665).

2-1. **مفهوم التحفظ المحاسبي وطرق قياسه:** على الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي ودوره الحاسم في نظرية المحاسبة وممارستها إلا أنه يفتقر إلى تعريف رسمي ومقبول عالميًا في الأدبيات المحاسبية ومن ثم، قام العديد من العلماء بصياغة مجموعة من التفسيرات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي، كل منها يؤكد على جوانب محددة من المفهوم. وفقًا لما أوضحت دراسته (Hansen et al., 2018: 78)، يُفهم التحفظ المحاسبي على أنه توجه نحو اعتماد سياسات وإجراءات تهدف إلى تخفيض صافي قيمة الأصول، بما يتناسب مع واقعها الاقتصادي وأهميتها الفعلية، ويقف التحفظ المحاسبي كنهج استراتيجي يستخدمه المحاسبون وسط الشكوك عند صياغة البيانات المالية للمصارف، يستفيد المحاسبون من التحفظ المحاسبي من خلال توقع الخسائر المحتملة ودمجها قبل حدوثها الفعلي، مما يؤخر الاعتراف بالأرباح المتوقعة حتى تتحقق (Hussein et al., 2018: 2665). علاوة على ذلك، يشمل التحفظ المحاسبي تطبيق مستوى حكيم من العناية واليقظة في الاعتراف بالمعاملات المالية وتعهّدات المصارف، لا سيما خلال فترات الغموض إذ يستلزم هذا النهج التعرف المبكر على الخسائر وتوثيقها قبل تحقيقها، حتى لو كان احتمال حدوثها منخفضًا. وعلى العكس من ذلك، يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح حتى يتم تحقيقها بشكل نهائي، على الرغم من الاحتمالية العالية لتحقيقها وهو ما يعرف بالحيطّة والحذر أو التعلّق (Sitepu et al., 2022: 42).

ويقسم التحفظ المحاسبي على نوعين:

أ. **التحفظ المشروط (Conditional Conservatism - CC):** يطلق عليه أحياناً بـ "التحفظ البعدي" أو "التحفظ المعتمد" حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصل فقط عند التعرض لظروف غير مواتية على ألا يتم الإجراء المناقض حال حدوث ظروف مرغوبة بزيادة القيمة الدفترية الصافية للأصل بمعنى الاعتراف أكثر بالأنباء السيئة (الخسائر) من الانباء الجيدة (الأرباح)، من أمثلته

انخفاض قيمة الموجودات الثابتة وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل (حسين وعماش، 2021: 22).

ب. التحفظ غير المشروط (Unconditional Conservatism - UC): يتمثل بالاعتراف بالقيم المنخفضة لصافي الأصول، أو الاعتراف بالقيم المنخفضة لحقوق المساهمين، هو ممارسة يشار إليها عادة باسم الحجز المسبق. يتضمن هذا المفهوم توقع الأحداث أو الأخبار عند بدء دورة حياة الأصول الثابتة، واستخدام طرق محاسبية محددة تُظهر انخفاضاً في القيمة الدفترية لصافي الأصول بالنسبة إلى قيمتها السوقية بمرور الوقت. تتجلى هذه الظاهرة بشكل خاص في الأصول غير الملموسة والموارد غير المعترف بها مثل رأس المال البشري وسمعة العلامة التجارية (شهرة المحل).

2-2. أهداف التحفظ المحاسبي: هناك أهداف عديدة للتحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها بالآتي:

أ. يهدف التحفظ المحاسبي إلى توفير نهج حكيم في إعداد التقارير المالية، مع التركيز على الاعتراف بالخسائر على الفور مع توخي الحذر في الاعتراف بالأرباح، ومن ثم ضمان الشفافية وتقليل مخاطر التلاعب في البيانات المالية (Nasir et al., 2023: 346).

ب. يساعد التحفظ المحاسبي في تقييم جودة الأرباح في التقارير المالية، خاصة بالنسبة للشركات المتداولة علناً من خلال الاعتراف بالمصروفات والالتزامات على الفور، حتى في المواقف غير المؤكدة، وتأخير الاعتراف بالإيرادات والأصول حتى يتم تحقيقها (Putra & Satria, 2022: 3434).

ج. يساعد التحفظ المحاسبي على منع السلوكيات الانتهازية للإدارة والمبالغة المحتملة في الأرباح (Hermawan & Lawita, 2022: 353).

د. يتم استخدام التحفظ المحاسبي كألية وقائية للتخفيف من الغموض المحيط بالتكهنات والتوقعات المتعلقة بتجميع التقارير المالية (حسين وعماش، 2021: 23).

هـ. يعد التحفظ في المحاسبة الوسيلة المناسبة للتعامل مع حالة عدم اليقين التي يواجهها المحاسب أثناء إعداد القوائم المالية (Niamh et al., 2022: 180).

2-3. مقاييس التحفظ المحاسبي: هناك الكثير من المعايير المستخدمة لتحديد درجة المحافظة في المحاسبة، والتي تشمل المحافظة المشروطة وغير المشروطة. وهذه المعايير هي:

2-3-1. طرق قياس التحفظ المشروط وتتضمن كل مما يأتي:

أ. **الاستبتيان:** تم استخدام استبتيان في عدة أبحاث لقياس مستوى التحفظ المشروط، مثل ما قام به (اقبال والقضاة، 2014).

ب. **مؤشر Basu:** يوضح Basu أن الأخبار السيئة تؤثر على الأرباح بشكل أسرع مقارنة بالأخبار الجيدة. تعبر هذه الأخبار عن أمور غير متوقعة تتعلق بأرباح المصارف وقيمتها وليس عن أمور يعرفها الجميع. لذلك، يعد مؤشر Basu قائماً على فكرة أن السوق يستجيب للأخبار الجيدة والسيئة بشكل أسرع من مفهوم المحاسبة التقليدي.

استخدم Basu المعادلة التالية لقياس درجة التحفظ المحاسبي، وذلك كما ورد في (Al-Taie et al., 2017: 5)

$$X_{it}/P_{it}-1=a_0+B_1R_{it} + B_2DR_{it} + B_3(R_{it} \times DR_{it})$$

إذ إن:

(Xit) : ربحية السهم للشركة i للفترة t.

(1-Pit): أسعار أسهم الشركة i في بداية الفترة t.

(Rit): عائد السوق للشركة i للفترة t .

(DRit): متغير وهمي يساوي (1) إذا كانت (Rit) أقل من صفر، وتساوي (Nil) إذا كانت (Rit) أكبر أو مساوية للصفر.

2-3-2. مقاييس التحفظ غير المشروط وتتضمن كل مما يلي:

أ. **مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:** يعد مقياس القيمة السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية من أبرز مؤشرات التحفظ في المحاسبة. يسلط هذا المقياس الضوء على أهمية التحفظ في قائمة الميزانية، وقد تم استخدامه من قبل Ryan و Beaver في عام 2000. يُعبر عن هذا المقياس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وفقاً لما ذكره Tobias في عام 2018. تعود الأسس النظرية لهذا المقياس إلى الباحثين Ohlson و Feltham اللذين قاما ببحثهما في عام 1996، إذ يصفان التحفظ في المحاسبة بأنه يتوقع أن تتفوق القيمة السوقية للأسهم على قيمتها الدفترية على المدى الطويل. يُظهر أن كلما كانت القيمة السوقية أعلى مقارنة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية، كان ذلك دليلاً على وجود التحفظ المحاسبي. لحساب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB)، يتم استخدام الصيغة الآتية:

$$MTB-CON = MVEit / BVEit$$

إذ إن (MVEit) هي القيمة السوقية للشركات في السنة و (BVEit) هي القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة في السنة t .

ب. **مقياس إجمالي المستحقات:** يعبر نموذج (Kothari et al., 2005) عن جودة الاستحقاقات، إذ يقوم بقياس المستحقات الاختيارية بصورة معدلة حسب الأداء. يشير هذا النموذج إلى أنه من الممكن تحسين فعالية النماذج السابقة التي استُخدمت في قياس المستحقات الاختيارية من خلال السيطرة على العائد على الأصول (ROA) والذي يمكن أن يؤثر على قياس المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة. يمكن شرح نموذج (Kothari et al., 2005) من خلال المعادلة الآتية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

(TA_{i,t}): إجمالي الاستحقاقات للشركة i في الفترة t

(NI_{i,t}): الأرباح الصافية للشركة i في الفترة t

(CFO_{i,t}): تدفق النقد من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t

ثانياً. يتم حساب الاستحقاقات غير الاختيارية باستخدام المعادلة الآتية:

$$TA_{i,t} / A_{i,t-1} = a + B1(1/A_{i,t-1}) + B2\{AREVi,t - ARECi,t\} / A_{i,t-1} + B3(PPEi,t) / A_{i,t-1} + B4(ROA_{i,t}) + Ei,t \dots \dots \dots (2)$$

(1-A_{i,t}): إجمالي الأصول للشركة i في السنة $t-1$

(REVi,t): الإيرادات للسنة t مطروح منها الإيرادات للسنة $t-1$ للشركة i

(Δ RECi,t): المشتركون في السنة t مطروح منهم الإيرادات للسنة $t-1$ للشركة i

(PPEi,t): الأصول الثابتة

(Ei,t): الخطأ للفترة t للشركة i

ثالثاً. حساب الاستحقاقات الاختيارية بالمعادلة الآتية: يتم في البداية تقدير الاستحقاقات التي لا يمكن الاختيار بينها. يتم استخدام معطيات النموذج السابق لهذا الغرض، وذلك عن طريق المعادلة التالية لتقدير هذه الاستحقاقات.:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = a + B_1(1/A_{i,t-1}) + B_2\{AREV_{i,t} - AREC_{i,t}\} / A_{i,t-1} + B_3(PPE_{i,t}) / A_{i,t-1} + B_4(ROA_{i,t}) + E_{i,t} \dots \dots \dots (3)$$

ليتم بعد ذلك حساب الاستحقاقات الاختيارية

$$D_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t} \dots \dots \dots (4) = Dai. t$$

خلال الفترة t

$$TA_{i,t} = \text{الاستحقاقات الكلية الخاصة بالمصرف } i \text{ خلال الفترة } t$$

$$NDA_{i,t} = \text{الاستحقاقات غير الاختيارية الخاصة بالمصرف } i \text{ خلال الفترة } t$$

بما أن كل من القيم الإيجابية والسلبية للاحتياجات غير الاعتيادية تمنح فكرة عن كيفية إدارة الأرباح، فقد تم الاعتماد على القيمة المطلقة لهذه الاحتياجات. بعد ذلك، تم ضرب هذه القيمة في (-1) لتقدير جودة هذه المستحقات. ومن ثم، إذا كانت القيمة مرتفعة، فهي تشير إلى ارتفاع مستوى الاحتفاظ المحاسبي، وإذا كانت القيمة منخفضة، فهذا يشير إلى تراجع مستوى الاحتفاظ المحاسبي.

3. العلاقة بين المخاطر المالية والتحفيز المحاسبي غير المشروط: تُعد المخاطر المالية من أبرز العوامل التي تؤثر في السياسات المحاسبية المعتمدة داخل الشركات، وعلى وجه الخصوص في مدى تبنيها لممارسات التحفيز المحاسبي غير المشروط، الذي يُعد أحد تطبيقات مبدأ الحيطة والحذر المحاسبي. (الكبيسي، 2012: 447) ومع ازدياد حدة المنافسة وتقلبات الأسواق وارتفاع درجة عدم التأكد المالي، تلجأ الشركات إلى تعزيز تحفيزها المحاسبي كوسيلة لتقليل أثر هذه المخاطر على الأداء المالي وجودة التقارير.

وترتبط هذه العلاقة ارتباطاً وثيقاً بعدة تفسيرات نظرية، أبرزها ما ورد في نظرية الوكالة التي ترى أن التحفيز المحاسبي يُعد أداة لتقليل تعارض المصالح بين الإدارة والملاك من خلال تقديم معلومات مالية أكثر تحفظاً لتقييم الأصول والإيرادات بشكل حذر، مما يُقلل من فجوة المعلومات ويُعزز الثقة (Ahmed, Billings, Morton, & Stanford-Harris, 2002: 871).

كما تدعم نظرية الإشارة هذا الاتجاه، إذ يُمثل التحفيز إشارة إيجابية للأسواق والمستثمرين على التزام الشركة بتوفير معلومات موثوقة تعكس قدرتها على مواجهة التقلبات والقيود التمويلية (Watts, 2003: 3).

وفي هذا الإطار، يرى (حسين وآخرون، 2020: 66) أن التحفيز المحاسبي يُعبر عن درجة معقولة من الحذر في تسجيل الإيرادات والأرباح، ويُسهم في تحسين مصداقية القوائم المالية، لا سيما في بيئات مالية غير مستقرة. كما يؤكد (حسين وعماش، 2021: 28) أن ارتفاع مستويات المخاطر المالية قد يدفع الشركات إلى تعزيز تحفيزها المحاسبي، بهدف الحفاظ على استقرارها المالي وتجنب ردود الفعل السلبية من الأطراف الخارجية.

من جانب آخر، توصلت الدراسات الأجنبية إلى نتائج مماثلة، إذ أشار (Lara et al., 2009: 2) إلى أن المصارف التي تواجه مخاطر تمويلية مرتفعة تعتمد بشكل أكبر على التحفيز المحاسبي لتحسين كفاءة قراراتها الاستثمارية. كما بيّن (Biddle et al., 2011: 9) أن التحفيز غير المشروط يحد من احتمالات التعثر المالي أو الإفلاس، ويُعزز من استقرار الأداء المالي على المدى الطويل.

ومن ثم قد يستخدم المصرف التحفظ المحاسبي غير المشروط للتعامل مع هذه المخاطر المالية إذ يمكن للتحفظ المحاسبي تقديم الوقت الكافي لإدارة المصارف للبحث عن حلول لتلك المشكلات المالية أو لتوضيح البيانات المالية بشكل أفضل قبل اصدار التقارير المالية النهائية (رضوان، 2017 : 25).

بناءً على ذلك، يُمكن القول إن العلاقة بين المخاطر المالية والتحفظ المحاسبي غير المشروط تمثل علاقة دفاعية واستراتيجية في آن واحد، إذ تهدف إلى تقليل أثر التقلبات المالية من جهة، وتحسين موثوقية وجودة الإفصاح المحاسبي من جهة أخرى، وهو ما يجعل من التحفظ المحاسبي وسيلة فعّالة لضبط استجابة المصارف للمخاطر المتزايدة في بيئات الأعمال المعاصرة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

3-1. اختيار العينة وجمع البيانات: تم اختيار مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي بلغ عددها 46 مصرفاً في نهاية عام 2023. وقد تم اختيار العينة بناءً على المصارف التي تمتلك تقارير مالية تغطي الفترة من 2017 إلى 2021. بناءً على ذلك، تم تحديد ستة مصارف (آشور، بابل، الاقتصاد للاستثمار والتمويل، الخليج التجاري، التجاري العراقي، بغداد) لتكون عينة للدراسة مع 30 مشاهدة.

3-2. قياس المتغيرات: تضمن البحث متغيرين الأول هو المتغير المستقل والمتمثل بالمخاطر المالية بالاعتماد على مؤشرات (السيولة، الربحية، المديونية) بينما تمثل المتغير التابع (التحفظ المحاسبي غير المشروط) وقد تم قياسه من خلال مقياسين هما: الأول مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والثاني مقياس إجمالي المستحقات والجدول رقم (1) يظهر متغيري البحث وكيفية قياس كل منها.

جدول (1): أساليب قياس المتغيرات

نوع المتغير	الابعاد	طريقة القياس	الرمز
المتغير المستقل	المخاطر المالية		
	السيولة	التسهيلات الائتمانية / مجموع الموجودات	X1
	الربحية	الربح بعد الضريبة / مجموع حقوق الملكية	X2
	المديونية	اجمالي المطلوبات / اجمالي الموجودات	X3
المتغير التابع	التحفظ المحاسبي		
	التحفظ مقياس 1	مقياس القيمة السوقية لحقوق الملكية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية.	Y1
	التحفظ مقياس 2	مقياس جودة المستحقات وفق نموذج (Kothari et al., 2005)	Y2

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان.

3-3. وصف المتغيرات

3-3-1. المخاطر المالية: تُعد المخاطر المالية المتغير المستقل في هذه الدراسة، وتم قياسها باستخدام ثلاثة مؤشرات مستخلصة من القوائم المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق، وهي كما مبينه في الجدول رقم (2):

جدول (2): المخاطر المالية

ت	اسم المصرف	المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	اشور الدولي للاستثمار	السيولة	0.0285	0.012	0.0353	0.0530	0.1366	0.0531
		الربحية	0.0507	0.0176	0.0227	0.0542	0.0271	0.0345
		المديونية	0.2928	0.4258	0.3712	0.4228	0.5413	0.4108
		المتوسط	0.124	0.152	0.143	0.177	235.0	0.1662
2	بابل	السيولة	0.3190	0.2543	0.2314	0.2271	0.2468	0.2557
		الربحية	0.127	0.0139	0.0048	0.0446	0.0181	0.0188
		المديونية	0.1822	0.2748	0.3609	0.3996	0.4098	0.2455
		المتوسط	171.0	0.181	0.199	0.671	0.225	0.2894
3	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	السيولة	0.2563	0.2609	0.2798	0.2236	0.0261	0.2093
		الربحية	0.0057	0.0075	0.0196	0.0128	0.0003	0.3815
		المديونية	0.0193	0.4632	0.5423	0.4374	0.4455	0.3815
		المتوسط	0.049	0.243	281.0	0.224	0.157	1998.0
4	الخليج التجاري	السيولة	0.3386	0.2965	0.2634	0.2486	0.2080	0.2710
		الربحية	0.0132	0.0019	0.0128	0.4809	0.0166	0.1051
		المديونية	0.4681	0.4562	0.4415	0.3986	0.4349	0.4398
		المتوسط	0.273	0.252	0.239	0.376	0.219	0.272
5	التجاري العراقي	السيولة	0.0234	0.0269	0.0254	0.0305	0.0530	0.0318
		الربحية	0.0344	0.0382	0.0240	0.1152	0.0414	0.0506
		المديونية	0.3665	0.3613	0.3954	0.5012	0.3860	0.4020
		المتوسط	141.0	0.142	0.148	0.216	0.160	28.533
6	بغداد	السيولة	1.5549	1.4544	1.3207	0.9977	0.7899	1.2235
		الربحية	0.0056	0.0037	0.0064	0.0142	0.0195	0.0099
		المديونية	0.75585	0.76045	0.75843	0.8039	0.7992	0.7755
		المتوسط	0.7721	0.7395	0.6951	0.6052	0.5361	0.6696

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان.

يوضح الجدول رقم (2) تباين مؤشرات المخاطر المالية بين المصارف عينة الدراسة والتي كانت كالآتي:

أولاً. مؤشر السيولة: أعلى متوسط سُجِّل في مصرف بغداد سنة 2017 بمقدار (1.5549)، مما يعكس قدرة عالية على تغطية الالتزامات القصيرة. بالمقابل، كان أدنى متوسط لدى مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل سنة 2021 بواقع (0.0261)، ما يدل على ضعف في إدارة السيولة. مصرف أشور الدولي أظهر تذبذباً حاداً، ومصرف الخليج التجاري سجل انخفاضاً تدريجياً، في حين حافظ مصرف بابل على استقرار نسبي.

ثانياً. مؤشر الربحية: أعلى ربحية سُجِّلَت في مصرف الخليج التجاري عام 2020 بمقدار (0.4809)، ويُحتمل أن يكون ذلك نتيجة لظروف استثنائية. أما أدنى ربحية فكانت لدى مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل في عام 2021، إذ بلغت (0.0003)، ما يعكس ضعفاً واضحاً في الأداء

الربحي. باق المصارف مثل مصرف بابل والتجاري العراقي أظهرت مستويات منخفضة عمومًا مع بعض التحسن المحدود في سنوات معينة.

ثالثاً. **مؤشر المديونية:** أعلى مديونية كانت في مصرف بغداد سنة 2020 بـ (0.8039)، والأدنى في مصرف بابل سنة 2017 بـ (0.1822). أما مصرف آشور والاقتصاد للاستثمار والتمويل سجلاً ارتفاعاً تدريجياً، في حين حافظ مصرف الخليج التجاري على استقرار نسبي.

3-2. التحفظ المحاسبي غير المشروط: في حين يُظهر الجدول رقم (3) مستويات التحفظ المحاسبي غير المشروط في المصارف عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والذي يُستخدم كمؤشر لقياس مدى تطبيق التحفظ المحاسبي من قبل هذه المصارف خلال الفترة (2017-2021).

جدول (3): مستويات التحفظ المحاسبي حسب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

ت	اسم المصرف	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	اشور الدولي للاستثمار	0.282	0.214	0.225	0.256	0.222	0.240
2	بابل	0.279	0.174	0.101	0.067	0.097	0.144
3	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.462	0.149	0.176	0.242	0.126	0.231
4	الخليج التجاري	0.421	0.181	0.137	0.137	0.148	0.205
5	التجاري العراقي	0.420	0.379	0.239	0.341	0.342	0.344
6	بغداد	0.551	0.281	0.283	0.368	1.051	0.507

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (3) يلاحظ أن نسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للمصارف تتفاوت على مر السنوات، وفيما بين المصارف عينة البحث، إذ يلاحظ أن مصرف (بغداد) أعلى مستوى بوسط حسابي (0.507)، يليه مصرف (التجاري العراقي) بوسط حسابي (0.344)، يليه مصرف (اشور الدولي) بوسط حسابي (0.240)، ثم مصرف (الاقتصاد للاستثمار) بوسط حسابي (0.231)، ومن ثم مصرف (الخليج التجاري) بوسط حسابي (0.205)، وأخيراً مصرف (بابل) بوسط حسابي (0.144).

3-2-1. مناقشة نتائج التحفظ المحاسبي غير المشروط: ويظهر الجدول رقم (4) نتائج تطبيق مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط في المصارف عينة الدراسة، إذ تم تحليل النسبة لكل مصرف خلال الفترة (2017-2021) لمعرفة مدى تحفظه في تسجيل الأصول والالتزامات.

جدول (4): تحليل نسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لكل مصرف

ت	اسم المصرف	تحليل نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية
1	مصرف اشور الدولي للاستثمار	النسب منخفضة للغاية في معظم السنوات، وسجلت سنة (2017) أعلى مستوى بوسط حسابي (0.282) في حين سجلت سنة (2018) أدنى مستوى بوسط حسابي (0.214)، وهذه النسب تشير إلى أن السوق يقدر أصول المصرف بأقل بكثير من قيمتها الدفترية. يمكن أن يكون هذا بسبب تحفظ محاسبي منخفض أو تقييم السوق لأداء المصرف بشكل سلبي للغاية.

ت	اسم المصرف	تحليل نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية
2	مصرف بابل	النسب منخفضة للغاية في معظم السنوات، وسجلت سنة (2017) أعلى مستوى بوسط حسابي (0.279) في حين سجلت سنة (2020) أدنى مستوى بوسط حسابي (0.067)، وهذه النسب المنخفضة تشير إلى عدم وجود تحفظ محاسبي في معظم السنوات، ولكن الانخفاض في (2020) قد يكون علامة على تدهور الأداء أو تغييرات في السوق تؤدي إلى تقييم أقل للأصول مقارنة بالدفاتر.
3	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	النسب منخفضة للغاية في معظم السنوات، وسجلت سنة (2017) أعلى مستوى بوسط حسابي (0.462) في حين سجلت سنة (2021) أدنى مستوى بوسط حسابي (0.126)، وهذه النسب تشير إلى أن القيمة السوقية للأصول أقل من القيمة الدفترية، مما يدل على مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي أو تقييم السوق للمصرف على أنه ذو أداء ضعيف.
4	مصرف الخليج التجاري	النسب منخفضة للغاية في معظم السنوات، وسجلت سنة (2017) أعلى مستوى بوسط حسابي (0.421) في حين سجلت سنة (2019 و 2020) أدنى مستوى بوسط حسابي (0.137)، وهذه النسب تشير إلى أن المصرف يتمتع بمستويات منخفضة من التحفظ المحاسبي، مما يعني أن السوق يقدر أصول المصرف بأقل من قيمتها الدفترية.
5	المصرف التجاري العراقي	النسب منخفضة للغاية في معظم السنوات، وسجلت سنة (2017) أعلى مستوى بوسط حسابي (0.420) في حين سجلت سنة (2019) أدنى مستوى بوسط حسابي (0.239)، وهذا النطاق يشير إلى مستويات متباينة من التحفظ المحاسبي. النسبة المنخفضة في 2019 قد تعكس ظروفًا اقتصادية صعبة أو تراجعاً في أداء المصرف.
6	مصرف بغداد	هذا المصرف يعاني من تباين شديد في النسب، وسجلت سنة (2021) أعلى مستوى بوسط حسابي (1.051) في حين سجلت سنة (2018) أدنى مستوى بوسط حسابي (0.281)، وهذه مما يشير إلى أن القيمة السوقية للمصرف كانت أقل بكثير من قيمته الدفترية، وهو مؤشر على مشاكل كبيرة في أداء المصرف أو تقييمه. ومع ذلك، تحسنت النسبة إلى (1.051) في 2021، مما يشير إلى انتعاش في أداء المصرف أو تقييم السوق له في تلك السنة.

الجدول من اعداد الباحثان.

عليه يستنتج الباحثان إلى أن النسب المنخفضة كالتالي سجلها كل من مصرف بابل ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل تشير إلى أن السوق يقدر أصول هذه المصارف بأكثر من القيم الدفترية، مما يدل على انخفاض التحفظ المحاسبي، التي تعكس مشاكل محتملة في أداء المصرف أو ضعف في تقييم السوق لأصوله.

3-3-3. مستوى التحفظ المحاسبي حسب مقياس جودة الاستحقاقات:

جدول (5): مستوى التحفظ المحاسبي حسب مقياس جودة الاستحقاقات لكل مصرف

ت	اسم المصرف	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
1	اشور الدولي للاستثمار	-0.130	-0.105	-0.122	-0.274	-0.050	-0.136
2	بابل	-0.133	-0.114	-0.140	-0.034	-0.002	-0.085
3	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-0.041	-0.012	-0.040	-0.012	-0.055	-0.032
4	الخليج التجاري	-0.058	-0.128	-0.019	-0.051	-0.004	-0.052
5	التجاري العراقي	-0.371	-0.186	-0.154	-0.188	-0.121	-0.204
6	بغداد	-0.109	-0.215	-0.168	-0.047	-0.034	-0.115

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان.

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن مصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) سجل أعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (-0.032)، يليه مصرف (الخليج التجاري) بوسط الحسابي (-0.052)، ثم مصرف (بابل) بوسط حسابي (-0.085)، يليه مصرف (بغداد) بوسط حسابي (-0.115)، ومن ثم مصرف (اشور الدولي للاستثمار) بوسط حسابي (-0.136)، وأخيراً مصرف (التجاري العراقي) بوسط حسابي (-0.204)، كما يلاحظ وجود تباين عبر السنوات للمصارف كافة، إذ حسب مصرف (اشور الدولي للاستثمار) في سنة (2021) سجلت أعلى مستوى تحفظ محاسبي بحسب مقياس جودة الاستحقاقات بوسط حسابي (-0.050)، في حين سجلت سنة (2020) أدنى مستوى بوسط حسابي (-0.274)، كما أنه حسب مصرف (بابل) فإن سنة (2021) سجلت أعلى مستوى بوسط حسابي (-0.002)، في حين سجلت سنة (2019) أدنى مستوى بوسط حسابي (-0.140)، وحسب مصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) فإن سنة (2018 و 2020) سجلت أعلى مستوى بوسط حسابي (-0.012)، في حين سجلت سنة (2021) أدنى مستوى بوسط حسابي (-0.055)، كما أنه حسب مصرف (الخليج التجاري) فإن سنة (2021) سجلت أعلى مستوى بوسط حسابي (-0.004)، في حين سجلت سنة (2018) أدنى مستوى بوسط حسابي (-0.128)، كذلك حسب مصرف (التجاري العراقي) فإن سنة (2021) سجلت أعلى مستوى بوسط حسابي (-0.121)، في حين سجلت سنة (2017) أدنى مستوى بوسط حسابي (-0.371)، كما أنه حسب مصرف (بغداد) فإن سنة (2021) سجلت أعلى مستوى بوسط حسابي (-0.034)، في حين سجلت سنة (2018) أدنى مستوى بوسط حسابي (-0.215).

3-3-4. وصف لمستوى متغيرات البحث: يظهر الجدول رقم (6) وصف لمستوى متغيرات البحث (المخاطر المالية والتحفظ المحاسبي)، وقد تم اجراء هذا الوصف من خلال عدد من الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

جدول (6): وصف مستوى متغيرات البحث

المتغيرات	الرمز	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
السيولة	X1	0.214	0.213	0.023	0.998	99.4%
الربحية	X2	0.042	0.088	0.000	0.481	210.5%
المديونية	X3	0.456	0.177	0.019	0.804	38.8%
التحفظ مقياس 1	Y1	0.278	0.188	0.067	1.051	67.4%
التحفظ مقياس 2	Y2	-0.104	0.086	-0.371	-0.002	82.5%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (6) ارتفاع مستوى المخاطر المالية حسب مقياس السيولة بوسط حسابي يبلغ (0.214) وهي نسبة متدنية جداً، كما يلاحظ أن الربحية منخفضة أيضاً وبوسط حسابي يبلغ (0.042)، كذلك الحال فيما يخص مقياس المديونية بوسط حسابي يبلغ (0.456) وهذا يؤكد على ارتفاع مستوى المخاطر المالية نسبياً، في حين تشير القيمة المرتفعة للانحراف المعياري لكل من مقياسي (السيولة والربحية) إلى وجود تشتت وعدم اتساق بين المشاهدات مما يعني انخفاض مستوى اعتمادية الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة، ويؤكد على ذلك تجاوز قيمة معامل الاختلاف القيمة الفرضية لهذا المعامل البالغة 50% مما يؤكد على هذا التشتت، في حين تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعياري والانخفاض في معامل الاختلاف لمقياس المديونية إلى وجود اتساق وعدم تشتت بين المشاهدات مما يدعم اعتمادية نتيجة الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة، في حين يلاحظ أن هناك انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1، بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.278) وكذلك الحال حسب مقياس 2، بدلالة الوسط الحسابي البالغ (-0.104)، في حين تشير القيمة المرتفعة للانحراف المعياري وكذلك الارتفاع في قيمة معامل الاختلاف وتجاوزه للقيمة الفرضية له البالغة (50%) إلى أن هناك تشتت في المشاهدات وعدم اتساق، مما يضعف اعتمادية نتيجة الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة.

4-3. اختبار فروق التوافر: لاختبار الفروق المعنوية حول توافر المخاطر المالية في المصارف عينة البحث تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، إذ من خلال هذا الاختبار يتم تحديد معنوية الفروق التي تحدد مدى توافر المخاطر المالية في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (7) نتائج الاختبار.

جدول (7): توافر المخاطر المالية في المصارف عينة البحث

المتغيرات	الرمز	T	Df	Sig. (2-tailed)	Test Value =
السيولة	X1	-20.181	29	0.000	1
الربحية	X2	-0.509	29	0.615	0
المديونية	X3	-1.365	29	0.183	0.5

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. فيما يخص المخاطر المالية وفق مقياس السيولة يلاحظ أن قيمة (t) السالبة كانت ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من 5%، وذلك عند وسط فرضي (1) الممثلة لنسبة السيولة المقبولة، مما يعني وجود فروق معنوية، أي تتوافر المخاطر المالية وفق مقياس السيولة في المصارف عينة البحث.
 2. فيما يخص المخاطر المالية وفق مقياس الربحية يلاحظ أن قيمة (t) السالبة كانت غير دلالة معنوية عند مستوى دلالة أكبر من 5%، وذلك عند وسط فرضي (5%) كحد أدنى للربحية للمصرف، مما يعني عدم وجود فروق معنوية حول توافر المخاطر المالية وفق مقياس الربحية في المصارف عينة البحث.
 3. فيما يخص المخاطر المالية وفق مقياس الربحية يلاحظ أن قيمة (t) السالبة كانت غير دلالة معنوية عند مستوى دلالة أكبر من 5%، وذلك عند وسط فرضي (50%) كحد أدنى للمينة المقولة للمصرف، مما يعني عدم وجود فروق معنوية حول توافر المخاطر المالية وفق مقياس الربحية في المصارف عينة البحث.
- كذلك تم اختبار الفروق المعنوية حول توافر التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، إذ من خلال هذا الاختبار يتم تحديد معنوية الفروق التي تحدد مدى توافر التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (8) نتائج الاختبار.

جدول (8): توافر المخاطر المالية في المصارف عينة البحث

المتغيرات	الرمز	T	Df	Sig. (2-tailed)	Test Value =
التحفظ مقياس 1	Y1	-21.056	29	0.000	1
التحفظ مقياس 2	Y2	-6.641	29	0.000	0

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (8) ما يأتي:

1. فيما يخص التحفظ المحاسبي وفق مقياس 1 (مقياس القيمة السوقية لحقوق الملكية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية) يلاحظ أن قيمة (t) السالبة كانت ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من 5%، وذلك عند وسط فرضي (1) الممثلة لنسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، مما يعني وجود فروق معنوية، أي لا يتوافر التحفظ المحاسبي وفق مقياس 1 في المصارف عينة البحث.
 2. فيما يخص التحفظ المحاسبي وفق مقياس 2 (مقياس جودة الاستحقاقات) يلاحظ أن قيمة (t) السالبة كانت ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من 5%، وذلك عند وسط فرضي (0) الممثلة لقيمة جودة الاستحقاقات، مما يعني وجود فروق معنوية، أي لا يتوافر التحفظ المحاسبي وفق مقياس 2 في المصارف عينة البحث.
- 3-5. اختبار العلاقة:** لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية والتحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson)، إذ من خلال الدلالة المعنوية للعلاقة يتم تحديد وجود العلاقة من عدمه، في حين تشير قيمة المعامل العامل على قوة العلاقة، فإذا تجاوزت قيمته (0.3) تدل على علاقة قوية مقبولة، في حين تشير الإشارة الموجبة أو السالبة إلى اتجاه العلاقة طردية أو عكسية، ويظهر الجدول رقم (9) نتائج الاختبار.

جدول (9): العلاقة بين المخاطر المالية والتحفظ المحاسبي

المتغيرات	البيان	X1	X2	X3
Y1	Pearson	0.403*	-0.119	0.357
	Sig.	0.027	0.531	0.053
Y2	Pearson	0.445*	0.005	0.028
	Sig.	0.014	0.979	0.882

(**). ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، (*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (9) ما يأتي:

- وجود علاقة إيجابية (طردية) بين المخاطر المالية وفق مقياس السيولة والتحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 (مقياس القيمة السوقية لحقوق الملكية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية)، عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بمعنى أن ارتفاع مستوى مقياس السيولة يرافقه ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث، في حين لم تثبت معنوية العلاقة بين المخاطر المالية وفق مقياس الربحية والمقياس المديونية مع التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1.
 - وجود علاقة إيجابية (طردية) بين المخاطر المالية وفق مقياس السيولة والتحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 (مقياس جودة الاستحقاقات)، عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بمعنى أن ارتفاع مستوى مقياس السيولة يرافقه ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث، في حين لم تثبت معنوية العلاقة بين المخاطر المالية وفق مقياس الربحية والمقياس المديونية مع التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2.
 - 6-3. اختبار الفرضية:** تضمنت الفقرة ست فرضيات كما يأتي:
- فرضية البحث الأولى (H1):** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلال مؤشر السيولة على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث.
- تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 من خلال المخاطر المالية بدلالة مؤشر السيولة وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1، ويظهر الجدول رقم (10) نتائج الاختبار.
- جدول (10): تأثير المخاطر المالية على التحفظ المحاسبي وفق مقياس 1 ومقياس 2

المعادلة	المتغير المستقل	المتغير التابع	(β_0)	(β)	(T)	(Sig.)	(F)	(Sig.)	(R ²)	الدالة
1	X1 ← Y1		0.202	0.355	2.328	0.027	5.419	0.027	0.162	دالة احصائية
2	X2 ← Y1		0.289	-0.254	-0.634	0.531	0.402	0.531	0.014	غير دالة
3	X3 ← Y1		0.106	0.378	2.019	0.053	4.077	0.053	0.127	غير دالة
4	X1 ← Y2		-0.142	0.179	2.626	0.014	6.896	0.014	0.198	دالة احصائية
5	X2 ← Y2		-0.104	0.005	0.026	0.979	0.001	0.979	0.000	غير دالة
6	X3 ← Y2		-0.110	0.014	0.150	0.882	0.023	0.882	0.001	غير دالة

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (10) أنه وفقاً للمعادلة رقم 1، يظهر أن نموذج معادلة الانحدار لديه ثبات من خلال قيمة (F) التي تبلغ (419.5) عند مستوى دلالة معنوية يقل عن 5%. وهذا يعني أنه يمكن تقدير التحفظ المحاسبي باستخدام المقياس الأول (نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية) استناداً إلى المخاطر المالية وفقاً لمقياس السيولة المالية. وتدل قيمة (T) التي تبلغ (2.328) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5% على ثبات المعنوية للتأثير. كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) التي تبلغ (0.355) إلى وجود تأثير إيجابي، مما يعني أن السيولة المالية تؤثر إيجابياً على التحفظ المحاسبي وفق المقياس الأول في البنوك التي كانت جزءاً من الدراسة. وتوضح قيمة معامل التحديد ($2R$) البالغة (0.162) أن مقياس السيولة المالية يفسر (16.2%) من التغيرات في التحفظ المحاسبي بناءً على المقياس الأول، بناءً على ما سبق تقبل فرضية البحث الأولى. **فرضية البحث الثانية (H2):** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث.

تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 من خلال المخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1، ويظهر الجدول رقم (10) السابق أنه بحسب المعادلة رقم 2، يتم ملاحظة عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بسبب قيمة (F) التي تساوي (0.402) عند مستوى دلالة معنوية تزيد عن 5%. وهذا يدل على أنه لا يمكن تقدير التحفظ المحاسبي وفق المقياس الأول (نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية) من خلال المخاطر المالية استناداً إلى مقياس الربحية. وتظهر قيمة (T) التي تبلغ (-0.634) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% عدم ثبات المعنوية للتأثير، بناءً على ما سبق ترفض فرضية البحث الثانية.

فرضية البحث الثالثة (H3): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر المديونية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 في المصارف عينة البحث.

تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1 من خلال المخاطر المالية بدلالة مؤشر المديونية وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 1، ويظهر الجدول رقم (10) السابق أنه بحسب المعادلة رقم 3، يُلاحظ عدم استقرار صحة نموذج معادلة الانحدار من خلال قيمة (F) التي تقدر بـ (4.077) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%. وهذا يعني أنه لا يمكن تقدير التحفظ المحاسبي بناءً على المقياس الأول (النسبة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية) من خلال المخاطر المالية وفق مقياس المديونية. كما أن قيمة (T) التي تصل إلى (2.019) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% تشير إلى عدم استقرار المعنوية للتأثير، بناءً على ما سبق ترفض فرضية البحث الثالثة.

فرضية البحث الرابعة (H4): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر السيولة على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف عينة البحث.

تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 من خلال المخاطر المالية بدلالة مؤشر السيولة وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2، ويظهر الجدول رقم (10) السابق أنه وفقاً للمعادلة رقم 4، يظهر أن نموذج انحدار المعادلة مستقر وذلك استناداً إلى قيمة (F) التي تصل إلى (6.896)، في مستوى دلالة معنوية أقل من 5%. وهذا يعني أنه بالإمكان قياس التحفظ المحاسبي باستخدام المقياس 1 (مقياس جودة الاستحقاقات) من

خلال المخاطر المالية وفق مقياس السيولة المالية. كما أن قيمة (T) التي تبلغ (2. 626) عند مستوى دلالة معنوية أدنى من 5% تدل على استقرار الأهمية التأثيرية. في حين أن معامل الانحدار بيتا (β) الإيجابي والذي يقدر بـ (0. 179) يدل على وجود تأثير إيجابي، وبذلك تظهر السيولة المالية تأثيراً إيجابياً على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف المختارة في البحث. فضلاً عن ذلك، توضح قيمة معامل التحديد ($2R$) التي تبلغ (0. 198) أن مقياس السيولة المالية يفسر حوالي (19. 8%) من التغيرات الناتجة في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2، بناءً على ما سبق ترفض فرضية البحث الرابعة.

فرضية البحث الخامسة (H5): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف عينة البحث.

تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 من خلال المخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2، ويظهر الجدول (10) السابق أنه وفق المعادلة رقم 5، يتبين عدم استقرار صحة نموذج معادلة الانحدار بسبب قيمة (F) التي تعادل (0. 001)، عند مستوى دلالة معنوية تزيد عن 5%. وهذا يشير إلى عدم إمكانية تقدير التحفظ المحاسبي باستخدام المقياس 2 (مقياس جودة الاستحقاقات) اعتماداً على المخاطر المالية وفق مقياس الربحية. أيضاً، قيمة (T) التي تبلغ (0. 026) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% تشير إلى عدم استقرار الأهمية التأثيرية، بناءً على ما سبق تقبل فرضية البحث الخامسة.

فرضية البحث السادسة (H6): هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر المالية بدلالة مؤشر المديونية على التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 في المصارف عينة البحث.

تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2 من خلال المخاطر المالية بدلالة مؤشر الربحية وذلك لتحديد مدى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي وفق المقياس 2، ويظهر الجدول رقم (10) السابق أنه بحسب المعادلة رقم 6، يشير عدم استقرار صحة نموذج معادلة الانحدار إلى أن قيمة (F) تصل إلى (0. 023)، عند مستوى دلالة معنوية تتجاوز 5%. وهذا يعني أنه لا يمكن تقدير التحفظ المحاسبي باستخدام المقياس 2 (مقياس جودة الاستحقاقات) اعتماداً على المخاطر المالية وفق مقياس المديونية. كما توضح قيمة (T) التي تبلغ (0. 150) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5% عدم استقرار الأهمية التأثيرية، بناءً على ما سبق تقبل فرضية البحث السادسة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات والبحوث المستقبلية

أولاً. الاستنتاجات:

1. تُظهر النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر السيولة ومستوى التحفظ المحاسبي، مما يعني أن المصارف ذات سيولة مرتفعة تميل إلى تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً.
2. التحفظ المحاسبي العالي مرتبط بارتفاع القيمة السوقية فبعض المصارف التي أظهرت نسب عالية مثل آشور والخليج التجاري تتمتع بتحفظ محاسبي واضح، مما يجعل أصولها أقل من قيمتها السوقية. هذا يعني أن التحفظ المحاسبي قد يساعد في الحماية من تأثير المخاطر المالية، إذ يتم تقييم الأصول بحذر أكبر.

3. تباين مستويات التحفظ عبر المصارف إذ إن هناك اختلافات واضحة في مستويات التحفظ المحاسبي بين المصارف، بعض المصارف مثل الاقتصاد للاستثمار والتمويل لديها نسب قريبة من 1، مما يشير إلى تحفظ أقل، بينما المصارف مثل بابل وآشور لديها نسب عالية تشير إلى تحفظ محاسبي أكبر.

4. تحسن الأداء بعد التراجع يعكس التأقلم مع المخاطر المالية فنلاحظ أن تحسن مصرف بغداد في 2020 بعد تسجيل نسب سلبية في السنوات السابقة يشير إلى أن المصارف قد تتأقلم مع المخاطر المالية عبر تبني سياسات أكثر تحفظاً مع مرور الوقت أو عبر تحسين الأداء المالي.

5. العلاقة بين المخاطر الاقتصادية والتحفظ المحاسبي حيث تلعب الظروف الاقتصادية الخارجية والمخاطر المالية مثل الحروب، التراجع الاقتصادي، أو انخفاض أسعار النفط دوراً مهماً في تأثير المخاطر المالية على التحفظ المحاسبي وهذا يفسر التباين بين السنوات للمصارف المختلفة.

ثانياً. التوصيات:

1. تعزيز التحفظ المحاسبي لتقليل تأثير المخاطر المالية، يوصى للمصارف خاصة تلك التي أظهرت نسباً منخفضة أو سلبية مثل مصرف بغداد، بزيادة التحفظ المحاسبي عند تقييم الأصول والالتزامات. هذا سيساعد في تقليل التأثير السلبي للمخاطر المالية على القيم السوقية للمصارف، ويحافظ على ثقة السوق.

2. تحسين إدارة المخاطر المالية إذ ينبغي على المصارف اعتماد استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر المالية، مثل تحسين مراقبة القروض المتعثرة، تقليل المخاطر المتعلقة بالاستثمارات، وتعزيز المخصصات المالية للتقلبات الاقتصادية. هذا سيقول من احتمالية تأثير المخاطر المالية على الأداء العام.

3. الاستفادة من التحفظ المحاسبي في فترات عدم اليقين، من المهم تبني سياسات محاسبية محافظة في فترات عدم اليقين الاقتصادي أو التوترات السياسية. إذ إن المصارف التي تتبنى سياسات محاسبية محافظة تكون أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية.

4. تعزيز الشفافية المالية إذ يجب على المصارف العمل على تحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لضمان أن المستثمرين والأسواق لديهم معلومات واضحة ودقيقة عن الأداء المالي الفعلي. هذا سيساهم في تقليل فجوة الثقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية.

5. مراجعة السياسات المحاسبية بشكل دوري إذ يجب على المصارف مراجعة سياساتها المحاسبية بانتظام لضمان أنها تتماشى مع التغيرات في المخاطر المالية والاقتصادية إذ إن المراجعة المستمرة ستساعد في ضبط مستوى التحفظ بما يناسب الظروف المالية والاقتصادية المتغيرة.

ثالثاً. البحوث المستقبلية:

1. أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز العلاقة بين المخاطر المالية والتحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية.

2. مقارنة بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في ظل المخاطر المالية: دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والاسلامية.

3. دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحسين العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية ومستوى التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. حسين، علي ابراهيم، مصطفى، بدر عماش، (2021)، "العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (55)، ج 1، ص ص 18-36.
2. اقبال، عمر، القضاة، مامون، (2014)، اثر الازمة المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 28، (4).
3. رضوان، هند ثروت عبدالحميد، (2017)، اثر تطبيق محاسبة التحوط على قابلية البيانات المالية للمقارنة / دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مصر.
4. حسين، محمد عبدالكريم، شعبان، سمير عماد، ياسين، عمار طه، (2020)، تأثير المستويات المالية في التحفظ المحاسبي ادلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد خاص، ج 1.
5. الكبيسي، عبد الستار عبدالجبار عيدان، (2012)، معايير المحاسبة الدولية والمشتقات المالية المسؤولة عن الازمة المالية و البديل الاسلامي، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، 10، (4).

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Karlina, Y., & Lako, A. (2020). The impact of financial performance, financial risk, liquidity, and corporate governance on corporate value. *Journal of Management and Business Environment (JMBE)*, 1(2), 154-177.
2. Karaca, S., & Çonkar, K. (2022). The Effect of Financial Risks of Companies Listed in the BIST Sustainability Index on Stock Prices. *Pamukkale Üniversitesi İşletme Araştırmaları Dergisi*, 9(1), 107-125. <https://doi.org/10.47097/piar.1114136>
3. Ali Abdulamer Kadhim, Ahmed jamal kadhim, & Akeel Dakheel Kareem. (2023). Credit Risks and Capital Risks and their impact on Banking Liquidity, Applied Research in al-Mansour Investment Bank and the Iraqi Investment Bank. *Journal of Corporate Finance Management and Banking System*, 3(03), 29–38. <https://doi.org/10.55529/jcfmbs.33.29.38>
4. Mami, K., Koyama, T., Kitada, T., & Kajiwara, T. (2016). Financial risk, main bank system, and cost behavior: Empirical evidence from Japan. *Research Papers in Economics*.
5. Biddle, G., Ma, M., & Song, F. (2013). The risk management role of accounting conservatism for operating cash flows. SSRN. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2338746>
6. Oima, D. O., & Tene, M. S. (2014). A survey of international financial risks and appropriate strategies for their management system. *International Journal of Education and Research*, 2(6), 167–182.
7. Sarker, N., & Bhowmik, P. K. (2021). Bank liquidity risk: Significance of financial disclosure and governance practice. *Asian Economic and Financial Review*, 11(9), 724–744

8. Elshandidy, T., & Zheng, C. (2021). The value relevance of risk-related disclosure: Does the tone of disclosure matter? *Borsa Istanbul Review*, 21(S1), S6–S14. <https://doi.org/10.1016/j.bir.2020.12.002>
9. Hansen, J. C., Hong, K. P., & Park, S. H. (2018). Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting*, 40, 1–13. <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2017.11.003>
10. Hussein, W. N. (2018). Impact of national culture on tax evasion through applying accounting conservatism in Iraq (Doctoral dissertation, Szent Istvan University, School of Management and Business Administration Sciences, Godollo, Hungary).
11. Saputra, J., Sitepu, A. P., Munaf, T., Hasnarika, H., Sarazwati, R. Y., & Novrina, P. D. (2022). Conservatism in accounting: Financial distress, tax and litigation risk. *Penanomics: Journal of Economics and Development Studies*, 1(1), 1–12. <https://doi.org/10.56107/penanomics.v1i1.4>
12. Mohd Nasir, E. N., Yaacob, N. M., Rashid, N., & Kamarudin, S. N. (2023). Accounting conservatism: A bibliometric analysis of emerging trends and patterns. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 13(1), 1–13. <https://doi.org/10.6007/ijarafms/v13-i1/16312>
13. Putra, G., & Satria, D. (2022). Pengaruh komisaris independen dan kepemilikan institusional terhadap konservatisme akuntansi pada perusahaan BUMN. *Owner: Riset dan Jurnal Akuntansi*, 6(4), 1205–1212. <https://doi.org/10.33395/owner.v6i4.1156>
14. Hermawan, M. S., & Lawita, F. I. (2022). The accounting conservatism of 'Cina Benteng' ethnic group. *Jurnal Akuntansi Multiparadigma*, 13(2), 442–459. <https://doi.org/10.21776/ub.jamal.2022.13.2.26>
15. Al-Taie, B. F. K., Flayyih, H. H., & Talab, H. R. (2017). Measurement of income smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi Stock Exchange. *International Journal of Economic Perspectives*, 11(3), 427–437.
16. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Unconditional and conditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies*, 10(2–3), 269–309. <https://doi.org/10.1007/s11142-005-1532-6>
17. Bornemann, T. (2018). Tax avoidance and accounting conservatism (arqus Discussion Paper No. 232). Working Paper Series, University of Duisburg-Essen. <https://doi.org/10.17185/duerpublico/46536>
18. Feltham, G. A., & Ohlson, J. A. (1996). Uncertainty resolution and the theory of description measurement. *Journal of Accounting Research*, 34(2), 209–222. <https://doi.org/10.2307/2491489>
19. Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics*, 29(3), 287–320. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(00\)00024-0](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(00)00024-0)

20. Hussein, A. I., Mahmood, S. M., & Hussein, W. N. (2018). The relationship between accounting conservatism and the financial performance efficiency of banks according to data envelopment analysis: Evidence from Iraq. *Opción*, 34(85), 289–312.
21. Brennan, N. M., & Merkl-Davies, D. M. (2022). Discretionary accounting narratives in contemporary corporate reporting: Review and framework. *Accounting and Management Review* | *Revista de Contabilidade e Gestão*, 26(1), 1–21. <https://doi.org/10.55486/amrrcg.v26i.8a>
22. Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R. M., & Stanford-Harris, M. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder–shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. *The Accounting Review*, 77(4), 867–890.
23. Biddle, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M. (2011). Accounting conservatism and bankruptcy risk. *Journal of Accounting and Economics*, 51(2–3), 229–247.
24. Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and firm investment efficiency. *The Accounting Review*, 84(6), 1933–1965.
25. Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting Horizons*, 17(3), 207–221.
- İçerli, M. Y., & Akkaya, G. C. (2010). Finansal açıdan başarılı olan işletmelerle başarısız olan işletmeler arasında finansal oranlar yardımıyla farklılıkların tespiti. *Atatürk Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*, 20(1), 413–421.
26. Ceylan, A., & Korkmaz, T. (2015). *İşletmelerde finansal yönetim* (14. baskı). Bursa: Ekin Basım Yayın Dağıtım.